الأبعاد الجغرافية لصادرات مصر السلعية ووارداتها في ظل جائحة كورونا دراسة في جغرافية التجارة الخارجية"(*)

د. إيناس صبري بنداري
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد
بكلية الآداب جامعة الزقازيق

الملخص:

ألحقت جائحة كورونا أضرارًا جسيمة بالنشاط الاقتصادي العالمى؛ حيث تسببت القيود التي فرضتها الدول لكبح جماح انتشار هذا الفيروس الخطير في إحداث تأثير هائل علي النمو الاقتصادي العالمي، فوفقًا لتقرير الأفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ م، اتضح أن هذه الجائحة قد تسببت في أزمة صحية عالمية لا مثيل لها من ناحية الخسائر البشرية الهائلة هذا من ناحية، إلي جانب الخسائر الأخري وخاصة الاقتصادية بسبب الإغلاق الجزئي والكلي، والذي أفضي إلي أشد ركود شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

فمنذ تفشي جائحة كورونا والاقتصاد العالمي قد أصابه الشلل شبه التام، وهناك قطاعات اقتصادية عديدة تعرضت لخسائر فادحة ومن بينها قطاع التجارة الخارجية بسبب التراجع الحاد فى أنشطة الإنتاج والتصدير والاستيراد بسبب فرض إجراءات جديدة عملت علي تقييد حرية التجارة، ومصر واحدة من الدول التي تأثرت بفيروس كورونا إلي حد كبير مما دفع الحكومة المصرية إلي اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية للعمل علي حماية المواطنين، وجاء هذا البحث لتكوين صورة دقيقة عن تأثير الجائحة علي قطاع التجارة الخارجية المصرية من خلال تحليل صادرات وواردات مصر السلعية من حيث اتجاهاتها المكانية وتركيبها السلعي، وتقييم الكفاءة الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية خلال فترة الجائحة، وتقديم صوره لمستقبل تجارة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد كورونا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، التجارة الخارجية، الصادرات السلعية، الواردات السلعية.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (١) يناير ٢٠٢٣.**

Abstract:

The Corona pandemic has caused severe damage to global economic activity, as the restrictions imposed by countries to curb the spread of this dangerous virus have caused a tremendous impact on global economic growth. Unparalleled globality in terms of the huge human losses on the one hand, in addition to other losses, especially economic ones, due to the partial and total closure, which led to the most severe recession the world has witnessed since World War II.

Since the outbreak of the Corona pandemic, the global economy has been almost completely paralyzed, and there are many economic sectors that have suffered heavy losses, including the foreign trade sector, due to the sharp decline in production, export and import activities due to the imposition of new measures that worked to restrict freedom of trade, and Egypt is one of the countries affected by the Corona virus to This prompted the Egyptian government to take many precautionary and preventive measures and measures to work to protect citizens, This research came to form an accurate picture of the impact of the pandemic on the Egyptian foreign trade sector by analyzing Egypt's merchandise exports and imports in terms of their spatial trends and commodity composition, evaluating the economic efficiency of Egypt's foreign trade during the pandemic period, and presenting a picture of the future of Egypt's foreign trade in the post-Corona stage.

Keywords: Corona pandemic, foreign trade, merchandise exports, merchandise imports

تمهيد:

يسود العالم بين الحين والأخر تقلبات اقتصادية أو سياسية أو تجتاحه كوارث تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي التجارة الدولية، وقد ظهر في مدينة ووهان الصينية مع مطلع عام ٢٠٢٠م نوع مستجد من سلالات

فيروسات كورونا * والذي يصيب الإنسان بالتهابات حادة في الجهاز التنفسي فيما بات معروفًا عالميًا بمرض كوفيد ١٩ وتكمن خطورة هذا الفيروس في أنه شديد العدوي إذ سرعان ما أنتشر بصورة لافتة للنظر في كافة دول العالم وتسبب في موت وإصابة الملايين من الأشخاص، الأمر الذي أعلنت معه منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس من عام ٢٠٢٠م أن فيروس كورونا المستجد والمسبب لمرض كوفيد ١٩ والذي يتفشي في مختلف أنحاء العالم "وباء عالمي".

وسرعان ما اتخذت دول العالم عدة إجراءات صارمة للحد من انتشار وتفشي الوباء علي أراضيها، فأغلقت الحدود وأوقفت حركة الطيران وفرضت حظر التجوال وألزمت شعوبها بالبقاء في منازلهم واتباع كافة إجراءات التباعد الاجتماعي كآلية للإبطاء من سرعة تفشي انتشار الفيروس لحماية الأرواح واستيعاب المنظومة الصحية لهذه الأزمة.

وما لبثت أن تحولت جائحة كورونا إلي جائحة اقتصادية، فقد تسببت في ركود اقتصادي عالمي لم يسبق له مثيل، فقد فاق أزمة الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، وما يزيد الوضع سوءًا عدم اليقين بشأن انتهاء الجائحة.

* فيروسات كورونا هى سلالة واسعة من الفيروسات واسعة الانتشار التى تصيب الإنسان بأمراض تنفسية تتراوح بين نزلات البرد الشائعة و الأمراض الأشد وطأه مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوى الحاد (سارس)، وفيروس كورونا المستجد الذى تم اكتشافه مؤخراً هو من هذه السلالة والمسبب لمرض كوفيد ١٩، وأعراضه الأكثر شيوعاً هى الحمى والسعال الجاف والتعب وفقد حاستى الشم والتذوق وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل خمسة أشخاص يصابون بعدوى كوفيد ١٩ حيث يعانون صعوبة فى التنفس ويستلزم نقلهم للمستشفيات، وإزاء عدم وجود لقاح لهذا الفيروس أو دواء فعال فقد لقى العديد من الأشخاص خاصة كبار السن والأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية مزمنة حتفهم. (منظمة الصحة العالمية على الرابط التالى https://www.who.int/ar)

مشكلة البحث:

انخفض حجم التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٢٠٢٠م حيث انخفضت قيمة صادراتها وارداتها، وكان ذلك مصاحبًا لتفشي فيروس كورونا، ولذلك تكمن المشكلة في بيان العلاقة فيما بين تفشي فيروس كورونا وانخفاض حجم التجارة الخارجية السلعية لمصر، ويطرح البحث في ضوء ما تقدم عدة فرضيات علي النحو التالي:

- هناك علاقة بين انتشار فيروس كورونا وانخفاض صادرات مصر السلعية.
- هناك علاقة بين انتشار فيروس كورونا وانخفاض واردات مصر السلعية.
- هناك تأثير سلبي لجائحة كورونا علي تجارة مصر الخارجية.

أهداف البحث:

- تحليل أثر الجائحة علي قطاع التجارة الخارجية المصرية.
- تحليل التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي لصادرات وواردات مصر السلعية.
- قياس كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال فترة انتشار الجائحة.
- تقييم الأثار الناجمة عن جائحة كورونا علي قطاع التجارة الخارجية المصرية.
- وضع رؤية مستقبلية للحد من الآثار السلبية حال تكرار ذلك مستقبلاً.

أسباب البحث:

محاولة إلقاء الضوء علي ظاهرة صحية مستجدة شهد العالم بسببها تحولاً مفاجئًا في الأوضاع الاقتصادية، وتحديد أثر انعكاس تداعيات الجائحة علي قطاع التجارة الخارجية المصرية.

مناهج البحث وأساليبه:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبلوغ النتائج المرجوة منها، فقد تم الاعتماد علي مجموعة من المناهج مثل المنهج الوصفي التحليلي ويهتم

برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة الدراسة رصدًا واقعيًّا دقيقًّا، كما اتبعت الباحثة المنهج الموضوعي من خلال تقسيم الظاهرة إلي موضوعات فرعية ثم المنهج الإقليمي لمعالجة الظاهرة معالجة مكانية، كما تم استخدام مجموعة من الأساليب في معالجة البيانات وتحليلها وهي الأساليب الكمية والأساليب الكارتوجرافية.

الدراسات السابقة:

تعد جائحة كورونا حدثًا عامًّا لم يلق بتداعياته علي دولة بعينها وإنما علي دول العالم بأسره وجاء تأثيره الكبير علي كافة مناحي الحياة ومن ثم علي الاقتصاد العالمي بقطاعاته المختلفة، ونظرًا لحداثة الظاهرة فلم يلق موضوع الأبعاد الجغرافية لصادرات مصر السلعية ووارداتها بأي دراسة جغرافية من قبل، ولكن سطرت عدة دراسات في مجالات تخصصية أخري غير جغرافية تناولت تأثير الجائحة علي القطاع الاقتصادي، نذكر منها:

١- دراسة أحمد صالح مخلوف "الآثار القانونية لجائحة كورونا علي تنفيذ عقود التجارة الدولية"، معهد الإدارة العامة، ٢٠٢١م، ويناقش هذا البحث التداعيات التي أحدثتها جائحة كورونا علي تنفيذ عقود التجارة الدولية وعرض نظريتين قانونيتين تحكمان تعثر تنفيذ هذه العقود وهما القوة القاهرة والظروف الطارئة.

٢- دراسة جيهان عبد السلام عباس " أثر وباء كورونا علي الاقتصاد المصري "، مؤتمر كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٢١م، واعتمدت الدراسة علي تحليل مؤشرات ميزان المدفوعات ومؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلي وإبراز انعكاسات وباء كورونا علي أداء الاقتصاد المصري ككل.

٣- دراسة حسين صالح " تداعيات جائحة كورونا علي ميزان المدفوعات المصري " معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٠م، وجاءت الدراسة لتتناول تداعيات أزمة كورونا علي ميزان المدفوعات المصري من خلال مقارنة النصف الأول لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والنصف الأول لعام ٢٠١٩/٢٠١٨م.

٤- دراسة سحر عبود وأسماء مليجي "التداعيات المحتملة لجائحة كورونا علي الاقتصاد المصري"، معهد التخطيط القومي"، ٢٠٢٠م، وجاءت الدراسة لتتناول آثار جائحة كورونا علي المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري من الربع الثالث للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠م.

٥- دراسة شيماء أحمد حنفي "سياسات تخفيف جائحة كورونا علي الاقتصاد المصري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٢٠م، جاءت هذه الدراسة لعرض مجموعة من السياسات الهادفة إلي تخفيف هذه التداعيات والتكيف معها بقدر الإمكان.

٦- دراسة مغاوري شلبي "تأثير جائحة كورونا علي واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٢٠٢٠م، وجاءت هذه الدراسة لعرض الآثار السلبية لجائحة كورونا علي قطاع الصناعة في مصر خلال فترة خمسة شهور وتقييم دور السياسات التي اتخذتها الدولة لمساندة القطاع الصناعى.

ومن هنا يمكن القول: إن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت من منظور اقتصادي وقانوني مما يجعل هذا سببًا كافيًا لاختيار دراسة هذا الموضوع من الجانب الجغرافي للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تساهم في عرض تأثير الجائحة من جوانب أخري لم تتناولها الدراسات السابقة.

ويتناول البحث المحاور التالية:

أولاً: أثر جائحة كورونا علي تطور صادرات مصر السلعية وارداتها

إن الأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية هم الأكثر عرضة لحدوث مضاعفات خطيرة في حالة إصابتهم بفيروس كورونا وكذلك فإن نفس الأمر ينطبق علي القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع التجارة الخارجية المصرية الذي كان يعاني من بعض العقبات قبل ظهور الجائحة، ولذلك فمن المهم أن نلقي الضوء علي حالة التجارة الخارجية المصرية قبل الجائحة و أثناء الجائحة في الاعتبار، وذلك للتمييز بين مدي تأثير التحديات التي كانت سابقة للجائحة وتلك التي استجدت أثناء الجائحة، ولذلك سنتطرق في هذا الجزء من

البحث لدراسة عنصرين الأول تطور صادرات وواردات مصر السلعية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٠٢) والثاني تطور صادرات مصر السلعية ووارداتها خلال شهور الجائحة (يناير ٢٠٢٠ – يوليو ٢٠٢١م).

١- تطور صادرات مصر السلعية ووارداتها خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

لتحليل وضع تطور صادرات وواردات مصر السلعية خلال العشرون عامًا تم تطويع أسلوب السلاسل الزمنية (*) لهذا الأمر باعتباره واحدًا من الأساليب الإحصائية التي تدرس العلاقات بين الظاهرات الجغرافية وبين الزمن لخدمة البحث الجغرافى.

وفيما يلي الجدول (١) وجدول (٢) يوضحان بيانات السلسلة الزمنية لصادرات وواردات مصر لتحليل العلاقات بين قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م).

(*) المقصود بالسلاسل الزمنية أنها عبارة عن مجموعة متتالية من القياسات وتكون مرتبة وفقاً لزمن حدوثها وتعد السلاسل الزمنية دالة لمتغيرين أولهما الزمن (المتغير المستقل) والأخر قيمة الظاهرة (المتغير التابع)، ولكون السلسلة الزمنية دالة لمتغيرين أثنين فإنه يمكن تمثيلها بيانياً على محورين يمثل المحور الافقى الزمن بينما يمثل المحور الرأسى المتغير الأخر التابع، ومن هنا كان أسلوب السلاسل الزمنية واحداً من الأساليب الإحصائية التى تستخدم لوصف العلاقة بين متغيرين (ظاهرتين) إحداهما الزمن.

ويعرف الاتجاه العام Secular trend للسلسلة الزمنية بأنه المجرى الذى تسلكه الظاهرة بصورة منتظمة فى تغيرها المتسلسل خلال فترة طويلة من الزمن تزيد على عشر سنوات، فعلى الرغم من وجود ذبذبات Fluctuations مختلفة الشدة فى مجرى أية ظاهرة خاصة فى الأمد القصير، إلا أنه يوجد دائماً اتجاه عام لهذا المجرى على المدى الطويل يكون غالباً إما نحو الزيادة أو نحو النقصان، ويوضح هذا الاتجاه المجرى العام لتطور الظاهرة ويكون نموذجاً لما يطرأ عليه من تغيرات تدل على درجه نموه واتجاهه.

وبعد تمثيل البيانات الأصلية للسلسلة الزمنية تمثيلاً بيانياً فى شكل منحى يمكننا توفيق خط (منحنى) الاتجاه العام للسلسلة الزمنية على نفس الشكل البيانى، ويمكن رسم خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية (الصادرات او الواردات) بحساب قيمتى اتجاهين لأى سنتين من سنوات السلسلة باستخدام معادلة خط الاتجاه العام.

جدول (١) السلسلة الزمنية لصادرات مصر السلعية في الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

السنوات	قيمة الصادرات بالمليون دولار (ص)	التغيرات الموسمية (س)	س ص	س٢
٢٠٠٢	٥٢٨٦	٩–	٤٧٥٧٤–	٨١
٢٠٠٣	٦٣٤٦	٨–	٥٠٧٦٨–	٦٤
٢٠٠٤	٧٨١٦	٧–	٥٤٧١٢–	٤٩
٢٠٠٥	١٠٨١١	٦–	٦٤٨٦٦–	٣٦
٢٠٠٦	١٣٨٣٥	٥–	٦٩١٧٥–	٢٥
٢٠٠٧	١٦٠٠٩	٤–	٦٤٠٣٦–	١٦
٢٠٠٨	٢٣٨٤٧	٣–	٧١٥٤١–	٩
٢٠٠٩	٢٣٦٦٢	٢–	٤٧٣٢٤–	٤
٢٠١٠	٢٦٦٩٨	١–	٢٦٦٩٨–	١
٢٠١١	٣١٣٩١	٠	٠	٠
٢٠١٢	٣١١٢٨	٠	٠	٠
٢٠١٣	٢٨٥٥٤	١	٢٨٥٥٤	١
٢٠١٤	٢٧٦٠٠	٢	٥٥٢٠٠	٤
٢٠١٥	٢١٩٨٧	٣	٦٥٩٦١	٩
٢٠١٦	٢٢٥٠٢	٤	٩٠٠٠٨	١٦
٢٠١٧	٢٦٢٧٨	٥	١٣١٣٩٠	٢٥
٢٠١٨	٢٩٣٠٤	٦	١٧٥٨٢٤	٣٦
٢٠١٩	٣٠٥٠٥	٧	٢١٣٥٣٥	٤٩
٢٠٢٠	٢٦٦٤٦	٨	٢١٣١٦٨	٦٤
٢٠٢١	٣٤٤٦٢	٩	٣١٠١٥٨	٨١
	٤٤٤٦٦٧	٠	٧٨٧١٠٤	٥٧٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

جدول (٢) السلسلة الزمنية لواردات مصر السلعية في الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

السنوات	قيمة الواردات بالمليون دولار (ص)	التغيرات الموسمية (س)	س ص	س٢
٢٠٠٢	١٤١٢٠	-٩	-١٢٧٠٨٠	٨١
٢٠٠٣	١١٢٢١	-٨	-٨٩٧٦٨	٦٤
٢٠٠٤	١٣٠٦٨	-٧	-٩١٤٧٦	٤٩
٢٠٠٥	٢٠١٢٠	-٦	-١٢٠٧٢٠	٣٦
٢٠٠٦	٢٠٧٦٧	-٥	-١٠٣٨٣٥	٢٥
٢٠٠٧	٢٦٧٦٩	-٤	-١٠٧٠٧٦	١٦
٢٠٠٨	٤٧٩٥٤	-٣	-١٤٣٨٦٢	٩
٢٠٠٩	٤٣٨٥٣	-٢	-٨٧٧٠٦	٤
٢٠١٠	٥١٧٨٦	-١	-٥١٧٨٦	١
٢٠١١	٦١٩٠٧	٠	٠	٠
٢٠١٢	٧٣٦٥٦	٠	٠	٠
٢٠١٣	٦٥١٤٢	١	٦٥١٤٢	١
٢٠١٤	٧٣٨٤٢	٢	١٤٧٦٨٤	٤
٢٠١٥	٧٤٣٧٤	٣	٢٢٣١٢٢	٩
٢٠١٦	٧١٣٥٧	٤	٢٨٥٤٢٨	١٦
٢٠١٧	٦٦٥٦٥	٥	٣٣٢٨٢٥	٢٥
٢٠١٨	٨١٩١٠	٦	٤٩١٤٦٠	٣٦
٢٠١٩	٧٦٣٩٠	٧	٥٣٤٧٣٠	٤٩
٢٠٢٠	٥٩٨٥٤	٨	٤٧٨٨٣٢	٦٤
٢٠٢١	٨٠١٨٥	٩	٧٢١٦٦٥	٨١
	١٠٣٤٨٤٠	٠	٢٣٥٧٥٧٩	٥٧٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

شكل (١) السلسلة الزمنية لصادرات مصر السلعية فى الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

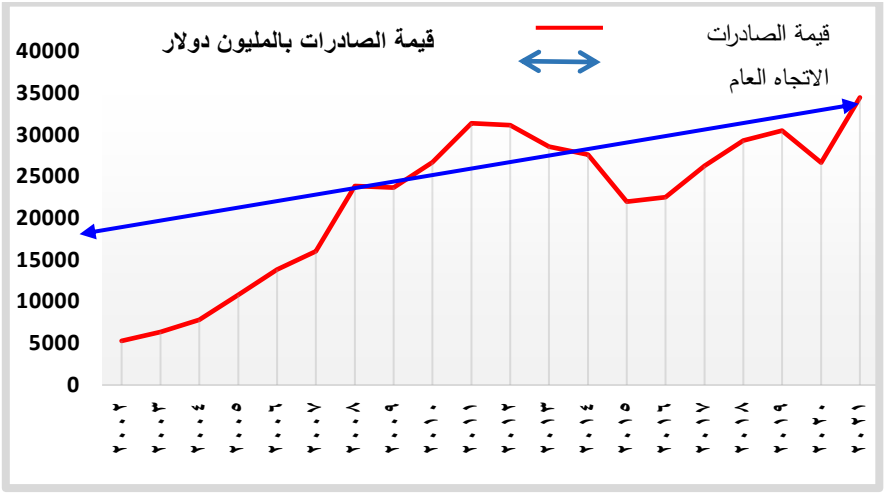

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات الجدول (١)

شكل (٢) السلسلة الزمنية لواردات مصر السلعية فى الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١م)

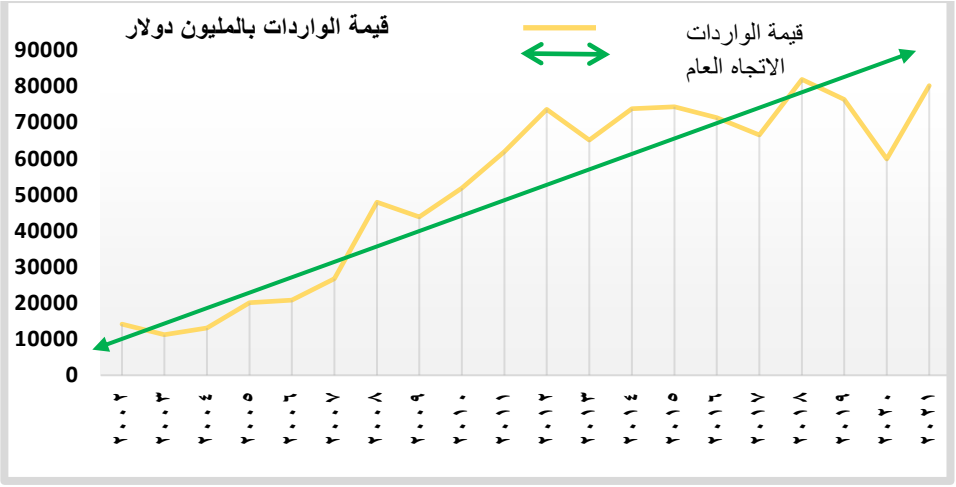

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات الجدول (٢)

وبعد تمثيل البيانات الأصلية للسلسلة الزمنية تمثيلًا بيانيًا في شكل منحني كما هو بالشكل البياني (١) والشكل (٢) وتوفيق خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية علي نفس الشكل البياني باستخدام معادلة خط الاتجاه العام(*)، يوضح الشكلان السلسلة الزمنية لتطور صادرات وواردات مصر السلعية وما طرأ عليهم من تغيرات تدل علي درجه نموهما واتجاهاتهما كما يوضح الشكلان خط الاتجاه العام لتطور كلٍّ منهما.

ومن النظرة العامة لبيانات السلسلة الزمنية تبين أنها جميعًا تتخذ اتجاهًا عامًا صعوديًا، كما نلاحظ أن خط الاتجاه العام يظهر زيادة في قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١، وهي فترة الجائحة عما هو حدث بالواقع، فخلال عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ شهدت صادرات وواردات مصر السلعية تراجعًا ملحوظًا وهذا التراجع من أثر تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في فرض الحكومات مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء، مما كان له أثر جسيم علي حركة الصادرات

(*) خط الاتجاه العام = أ + ب س

(ن) : عدد السنوات

خط الاتجاه العام بالنسبة للصادرات

أ : مج ص / ن = ٤٤٤٦٦٧/ ٢٠ = ٢٢٢٣٣,٣٥

ب : مج س ص / مج س ٢ = ٧٨٧١٠٤/ ٥٧٠ = ١٣٨٠,٨٨

خط الاتجاه العام = ١٣٨٠,٨+٢٢٢٣٣,٣٥ س

فى عام ٢٠٠٩ م = ١٣٨٠,٨+٢٢٢٣٣,٣٥ * -٢ = ١٩٤٧١,٧

فى عام ٢٠١٧ م = ١٣٨٠,٨+٢٢٢٣٣,٣٥ * ٥ = ٢٩١٣٧,٣٥

خط الاتجاه العام بالنسبة للواردات

أ: مج ص / ن = ١٠٣٤٨٤٠ / ٢٠ = ٥١٧٤٢

ب: مج س ص / مج س٢ = ٢٣٥٧٥٧٩ / ٥٧٠ = ٤١٣٦,١٠

خط الاتجاه العام = ٤١٣٦,١٠ + ٥١٧٤٢ س

فى عام ٢٠٠٩ م = ٥١٧٤٢+ ٤١٣٦,١٠ * -٢ = ٤٣٤٦٩,٨

فى عام ٢٠١٧ م = ٥١٧٤٢+ ٤١٣٦,١٠ * ٥ = ٧٢٤٢٢,٥

والواردات، فكان لقرار تعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار الوباء أثر كبير علي الحركة التجارية من مصر وإليها؛ حيث تراجعت قيمة الصادرات من ٣٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٢٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، كما تراجعت قيمة الواردات من ٧٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٥٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠م.

فبخلاف الخسائر البشرية تسببت الأزمة في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقًا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٠م الأمر الذي فرض تداعياته علي حركة الصادرات والواردات العالمية لكافة دول العالم بما فيها مصر، حيث سجلت مصر في هذا العام أقل قيمة صادرات منذ عام ٢٠١٨م، مما أثر بشكل سلبي علي معدلات التنمية المنشودة بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م وأقل قيمة واردات منذ عام ٢٠١١م، مما أثر بشكل سلبي علي القطاع الصناعي المصري الذي يعتمد بشكل كبير علي الواردات المستوردة كمستلزمات للإنتاج.

إذن يمكننا القول: إن قطاع التجارة الخارجية المصرية من قبل جائحة كورونا واجه عدة تحديات تؤثر علي أداء هذا القطاع وإمكانية مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وخلال جائحة كورونا فرض علي قطاع التجارة الخارجية المصرية تحديًا إضافيًّا للتحديات العديدة التي يعاني منها ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي جاء بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودًا كبيرة لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري الذى يعاني منها منذ عده عقود.

٢- التغيرات التي طرأت علي صادرات مصر السلعية وواردتها خلال شهور الجائحة (يناير ٢٠٢٠ – يوليو ٢٠٢١م) (*)

من المتوقع أن ترتبط تداعيات جائحة كورونا علي تجارة مصر الخارجية ليس فقط بظهور الفيروس فيها أوائل مارس ٢٠٢٠م وما ترتب علي ذاك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة مجموعة الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة، وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهور الفيروس في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وانتشاره في الدول الأوربية والعربية باعتبارهم شركاء رئيسيين لمصر، وبالتالي سوف تتأثر مصر باضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تبنتها هذه الدول لمواجهة الفيروس.

لذلك جاءت دراسة هذا الجزء لتتناول تطور صادرات وواردات مصر السلعية خلال الفترة الممتدة لمدة تسعة عشر شهرًا بدءًا من يناير ٢٠٢٠ حتي يوليو ٢٠٢١م.

(*) تم تحديد الشهور من يناير ٢٠٢٠ حتى يوليو ٢٠٢١م لأنها الشهور المتاح عنها بيانات إحصائية تفصيلية لصادرات وواردات مصر السلعية

جدول (٣): تطور قيمة صادرات وواردات مصر السلعية خلال شهور الجائحة (يناير ٢٠٢٠ – يوليو ٢٠٢١)

القيمة بالمليون دولار

السنة	الشهور	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	الإصابات العالمية (بالمليون)
٢٠٢٠	يناير	٢٤٨٢	٥٣١٦	-٢٨٣٤	٣١,١
	فبراير	٢٦٩٤	٤٦٤٣	-١٩٤٩	٣٥,٩
	مارس	٢٢٣٨	٤٩٣٢	-٢٦٩٤	٧٩,٤
	أبريل	١٨٣٩	٤١٩٤	-٢٣٥٥	٨٥,٤
	مايو	١٥٧٢	٤١٥٨	-٢٥٨٦	١٠٢,٢
	يونيو	٢٢٥٧	٥٥٥٨	-٣٣٠١	١٠٥,٤
	يوليو	٢١٥٣	٤٤٣١	-٢٢٧٨	١٠١,٢
	أغسطس	١٩١٤	٤٩٣٤	-٣٠٢٠	١٢٣,٦
	سبتمبر	٢٣٢٨	٥٠٣٣	-٢٧٠٥	١٢٨,٤
	أكتوبر	٢٢٠٤	٥١١٨	-٢٩١٤	١٠٦,١
	نوفمبر	٢٢٠١	٥٤٩١	-٣٢٩٠	١٢٦,٢
	ديسمبر	٢٧٦٤	٦٠٤٦	-٣٢٨٢	١١٧,٦
٢٠٢١	يناير	٢٤٩٧	٥٦٥٤	-٣١٥٧	١١٢,٨
	فبراير	٢٦٩٤	٦٠٣٤	-٣٣٤٠	٧٩,٧
	مارس	٣٤١٣	٦١٠٠	-٢٦٨٧	٦٩,٨
	أبريل	٢٨٤١	٥٩١٦	-٣٠٧٥	٨٧,٧
	مايو	٣١٠٧	٦٤٥١	-٣٣٤٤	٤١,٥
	يونيو	٣٦١٠	٦٥٥٢	-٢٩٤٢	٥٠,٦
	يوليو	٢٩٤٤	٥٨٢١	-٢٨٧٧	٩٨,٥
المتوسط		٢٥١٣,٢	٥٣٨٨,٥	-٢٨٧٥,٢	٨٨,٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، النشرات الشهرية، وبيانات من (منظمة الصحة العالمية علي الرابط التالي (https://www.who.int/ar

يتبين من بيانات الجدول (٣) أن الصادرات والواردات المصرية تتخذ قيمًا متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الشهور التسعة عشر وتتراوح قيم الصادرات ما بين أدنى قيمة فى مايو ٢٠٢٠م والتى تقدر بـ ١,٥ مليار دولار إلي أكبر قيمة في يونيو ٢٠٢١م والتي تقدر بـ ٣,٦ مليار دولار، وتتراوح قيم

الواردات ما بين ٤,١ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠م و٦,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٢١م.

وكما يتبين من بيانات الجدول أن انخفاض حجم الواردات كان أكبر من انخفاض حجم الصادرات غير أن هذا الفرق فيما بين الصادرات والواردات ظل يمثل عجزًا في الميزان التجارى.

وشهد شهر فبراير ٢٠٢٠م قبل ظهور كورونا في مصر أقل عجزًا في الميزان التجاري والذي وصل إلي نحو -١,٩ مليار دولار وبعد إعلان انتشار فيروس كورونا في مصر أثبتت الإحصائيات أن العجز في الميزان التجاري تقلص بشكل ملحوظ في شهر يوليو ٢٠٢٠م ووصل إلي نحو – ٢,٢ مليار دولار؛ حيث بلغ حجم الصادرات ٢,١ مليار دولار وحجم الواردات بلغ ٤,٤ مليار دولار.

وتتأثر قيمة الصادرات والواردات المصرية بعوامل كثيرة داخلية وخارجية، ولكن نحن هنا بصدد دراسة مقدار العلاقة بين تغير قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية ومعدلات الإصابات العالمية بفيروس كورونا المستجد من خلال حساب معامل الارتباط بين المتغيرين (الصادرات ومعدلات الإصابات العالمية بفيروس كورونا) و(الواردات ومعدلات الإصابات العالمية بفيروس كورونا)؛ حيث تعبر الصادرات والواردات عن المتغير التابع ويعبر عدد الإصابات عن المتغير المستقل.

وبتحليل بيانات الجدول (٣) يتضح تأثر تجارة مصر الخارجية بانتشار فيروس كورونا منذ ظهوره في أواخر ديسمبر عام ٢٠١٩م بمدينة ووهان الصينية حتي منتصف عام ٢٠٢١م وكان ذلك نتيجة لسرعة تفشي الفيروس في العديد من أنحاء العالم وإعلان منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠م أن فيروس كورونا المستجد يعتبر جائحة عالمية وهي أقصي درجات الوباء، وقد بلغ عدد الإصابات عالميًّا خلال الـ ١٩ شهرًا نحو ١,٦ مليار فرد*.

* (منظمة الصحة العالمية على الرابط التالى https://www.who.int/ar)

شكل (٣) معامل الإرتباط بين عدد الإصابات العالمية بفيروس كورونا وقيمة الصادرات المصرية

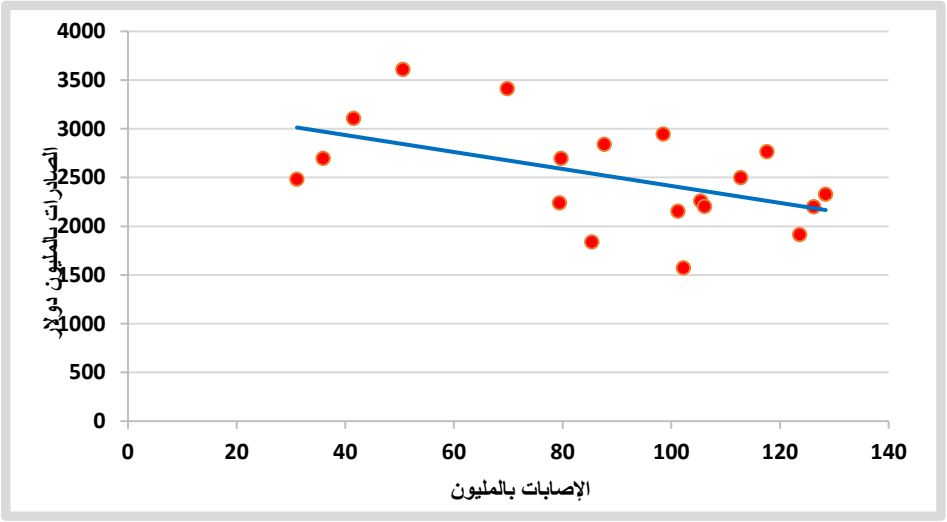

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات الجدول (٣)

شكل (٤) معامل الإرتباط بين عدد الإصابات العالمية بفيروس كورونا وقيمة الواردات المصرية

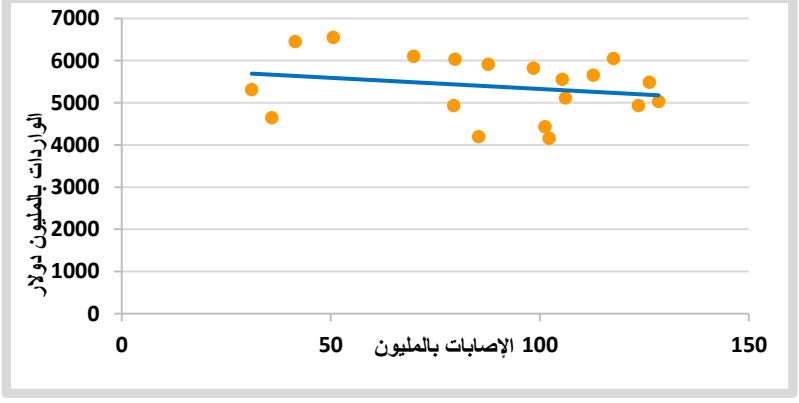

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات الجدول (٣)

والارتباط لا يعني دائما السببية وإنما إذا كانت هناك علاقة بالفعل بين متغيرين، فيحدد معامل الارتباط درجة هذا الترابط وفي الشكل (٣) والشكل (٤) يمثل المحور س عدد الإصابات والمحور ص قيمة الصادرات أو قيمة الواردات وتمثل النقاط الشهور التسعة عشر التي تم تطبيق معامل الارتباط عليها وكل نقطة منهم تمثل نقطة تقاطع المحور س مع المحور ص.

والنقاط مرتبة تصاعديًا طبقًا لعدد الإصابات فنجد في الشكل (٣) أنه عندما كان عدد الإصابات ٣١ مليون إصابة كانت قيمة الصادرات ٢,٤ مليار دولار وعندما كانت عدد الإصابات ٣٩ مليون إصابة كان قيمة الصادرات ٢,٦ مليار دولار، وفي الشكل (٤) أنه عندما كان عدد الإصابات ٣١ مليون إصابة كانت قيمة الصادرات ٥,٣ مليار دولار وعندما كان عدد الإصابات ٣٩ مليون إصابة كانت قيمة الصادرات ٤,٦ مليار دولار.

كما يحدد اتجاه الخط إذا ما كانت العلاقة طردية أو عكسية وكما يتضح من الشكل (٣) والشكل (٤) أن الخط يتجه من الأعلي إلي الأسفل، وهذا يعني أن العلاقة عكسية أي ما أرتفع عدد الإصابات انخفضت قيمة الصادرات وقيمة الواردات والعكس صحيح، كما أنه كلما اقتربت النقاط من الخط دل ذلك علي قوة العلاقة وكلما ابتعدت عن الخط دل ذلك علي ضعف العلاقة أي إن درجة العلاقة يتم تحديدها من خلال قرب أو بعد النقاط عن الخط، وبحساب معامل الارتباط رياضيًا تم تحديد نوع العلاقة التي تربط فيما بين انتشار فيروس كورونا وحجم الصادرات المصرية وجد أنه ارتباط عكسي متوسط وكانت نتيجته (- ٠,٥٠)، وتم تحديد نوع العلاقة التي تربط فيما بين انتشار فيروس كورونا وحجم الواردات المصرية وجد أنه ارتباط عكسي ضعيف وكانت نتيجته (- ٠,٢٣).

إذن وبحساب معامل الارتباط، يمكننا أن نستنتج أن ارتفاع معدل الإصابة بفيروس كورونا سببٌ رئيسيٌّ في انخفاض تجارة مصر الخارجية خلال الـ ١٩ شهرًا، حيث تعد الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدول من أهم

العوامل وأشدها تأثيرًا عن غيرها من العوامل التي تتعرض لها تجارة مصر الخارجية.

كما أن الدراسة جاءت لتثبت أن ٥٠% من الانخفاض الحادث في قيمة الصادرات يرجع الي انتشار فيروس كورونا وباقي العوامل تمثل ٥٠% من هذا الانخفاض، كما أن ٢٣% من الانخفاض الحادث في قيمة الواردات يرجع إلي انتشار فيروس كورونا وباقي العوامل تمثل ٧٧% من هذا الانخفاض، ولكن ساهم الأداء التجاري القوي في النصف الأول من عام ٢٠٢١م في ظهور بعض علامات التفاؤل بشأن النمو التجاري الإجمالي في عام ٢٠٢١م.

إذن يمكن القول: إن الانتعاش في تجارة مصر الخارجية استغرق فترة قصيرة نسبيًّا؛ وذلك لأن أزمة جائحة كورونا جاءت نتيجة عن مجموعة الإجراءات الاحترازية المفروضة علي الدول وليست نتيجة انهيار طويل الأجل في الطلب، مما يعني أن الصادرات والواردات المصرية ستتعافي بسرعة خاصة بعد ما قامت الحكومات بإعادة فتح الحدود وتخفيف القيود المفروضة علي التبادل التجاري، وقد مكنت الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها الدولة المصرية خاصة مع تداعيات أزمة كورونا من تعويض التراجع في مؤشرات التجارة الخارجية، لتشهد الصادرات والواردات علي حد سواء ارتفاعًا ملموسًا خلال عام ٢٠٢١م بالرغم من استمرار تداعيات الأزمة وعدم الاستقرار في ظل تحورات فيروس كورونا التي يتم الإعلان عنها من وقت لآخر.

ثانيًا: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مصر السلعية في ظل انتشار جائحة كورونا

في ظل توقعات النمو الاقتصادي العالمي المتفائلة مطلع ٢٠٢٠م وفي وقت تحتل فيه الصين مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي ظهر فيروس كورونا وانتشر في أكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيرًا علي نمو الاقتصاد العالمي، إلا أنه اعتبارًا من ٥ مارس ٢٠٢٠م كانت الدول العشر الأكثر تضررًا من فيروس كورونا مطابقة تقريبًا لقائمة أكبر عشرة اقتصاديات في العالم، وتأتي

كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ضمن العشرة الأوائل الأكثر تأثرًا بالفيروس، فهذه الاقتصادات هي جزء من سلاسل القيمة العالمية لذا فإن أزماتها أنتجت عدوي سلسلة التوريد في جميع دول العالم تقريبًا، لذا فمن المرجح أن يتضرر قطاع التجارة الخارجية المصرية بجانبيه الصادرات والواردات.

وبناء علي هذا؛ سوف يعرض الجزء التالي من البحث تأثير جائحة كورونا علي التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مصر السلعية من حيث اتجاهاتها وقيمها، ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نجد أن الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٢٠م م بلغت ٢٦,٦ مليار دولار في حين أنه بلغ في العام السابق لجائحة كورونا ٣٠,٥ مليار دولار، كما بلغت قيمة واردات مصر السلعية عام ٢٠٢٠ م حوالي ٥٩,٨ مليار دولار في حين أنها بلغت في العام السابق لجائحة كورونا ٧٦,٣ مليار دولار.

ويتأثر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بعدة عوامل يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي واحتياجات السوق المحلي من السلع المختلفة ومدي كفاية إنتاجها الاقتصادي وتنوعها وسياسات الدول المجاورة ومدي ثقلها الاقتصادي بالإضافة إلي الاتفاقيات الدولية التي تعقدها مع الدول الأخرى (الزوكة، ١٩٧٥م، ص ١١٩)، وبثبات العوامل سابقة الذكر خلال السنوات الأخيرة، فنحن بصدد دراسة تأثير انتشار فيروس كورونا علي تغيير اتجاهات التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مصر السلعية وذلك من خلال مقارنة الاتجاهات لكل منهما خلال عام ٢٠٢٠ عام الجائحة وعام ٢٠١٩ السابق للجائحة.

١- التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية (٢٠١٩ و٢٠٢٠م)

بتحليل الجدول التالي يتضح انتشار صادرات مصر في كافة القارات، وتستحوذ كلٌّ من أوربا وأسيا علي ما يقرب من ثلاثة أرباع قيمة صادرات مصر خلال عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠ م.

جدول (٤) معدل التغير للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

القيمة بالمليون دولار

القارة	الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م	الصادرات المصرية عام ٢٠٢٠م	نسبة التغير
أفريقيا	٤٧٥٨	٣٧٥٧	-٢١%
أوربا	١١٦٦٣	٩٤٥١	-١٨,٩%
آسيا	١٠٧١٦	١٠٣٩٣	-٣%
أمريكا الشمالية	٢٩٩٤	٢٢٩٨	-٢٣,٢%
أمريكا الجنوبية	٣٤٠	٤٧٤	٣٩,٤%
أستراليا	٣٤	٢٧٣	٧٠٢%
الإجمالى	٣٠٥٠٥	٢٦٦٤٦	-١٢,٦%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

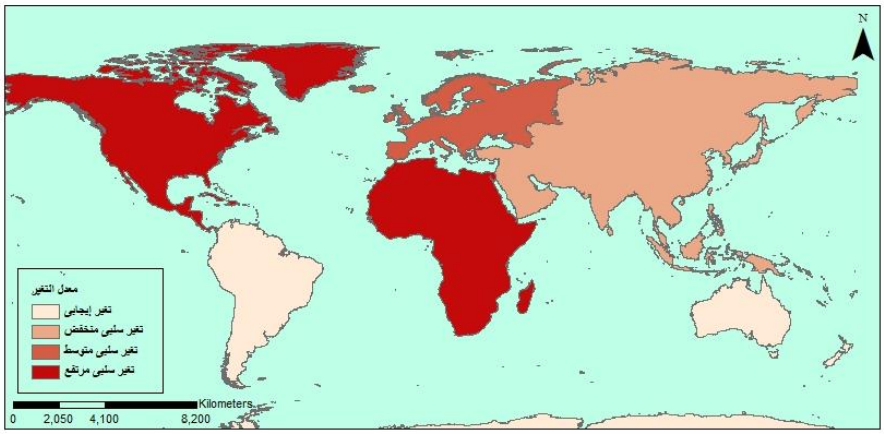

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (٤)

شكل (٥) معدل التغير في الصادرات المصرية نتيجة جائحة كورونا

وبحساب معدل التغير(*) في اتجاهات الصادرات المصرية نلاحظ ما يلي شهد عام ٢٠٢٠م تراجعًا ملحوظًا في قيمة الصادرات المصرية بلغت

(*) معدل التغير = ((القيمة الحالية / القيمة السابقة) – ١ × ١٠٠)

نسبته -١٢,٦%، وقد يتباين ذلك التراجع علي مستوي القارات إذ بلغت قيمته نحو -٢٣,٤% لأمريكا الشمالية، تليها علي الترتيب أفريقيا وأوربا وآسيا بمعدل تغير بلغ -٢١% و -١٨,٩% و -٣% .

وفي المقابل شهدت كل من أستراليا وأمريكا الجنوبية ارتفاعًا في معدل الصادرات المصرية، ورغم ذلك فمساهمتها تعد محدودة لانخفاض حصتها من جملة قيمة الصادرات المصرية والتي بلغت ١,٢ % و ٢,٨ % لعامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م.

وفيما يلي عرض لاتجاهات الصادرات المصرية لأهم الدول في عام ٢٠٢٠ ومقارنتها بالعام السابق له ٢٠١٩م؛ للتعرف تأثير جائحة كورونا في تغير اتجاهات الصادرات المصرية.

جدول (٥) اتجاهات الصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم الدول

أهم الدول عام ٢٠١٩م		أهم الدول عام ٢٠٢٠م	
الدولة	القيمة بالمليون دولار	الدولة	القيمة بالمليون دولار
الولايات المتحدة	٢٠٦٧,٦	تركيا	١٦٥٨,٢
تركيا	١٥٦٧,٤	الولايات المتحدة	١٥٤١,٥
إيطاليا	١٤٩٤,٩	ايطاليا	١٣٨٨,٩
المملكة المتحدة	١٤١٩,٧	الهند	١٢١٦,٤
الهند	١٣٥٩,٦	اسبانيا	٧٦١,٦
إسبانيا	٩٨٥,٦	المملكة المتحدة	٧٦٠,٦
الإجمالى	٨٨٩٤,٨	الإجمالي	٧٣٢٧,٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

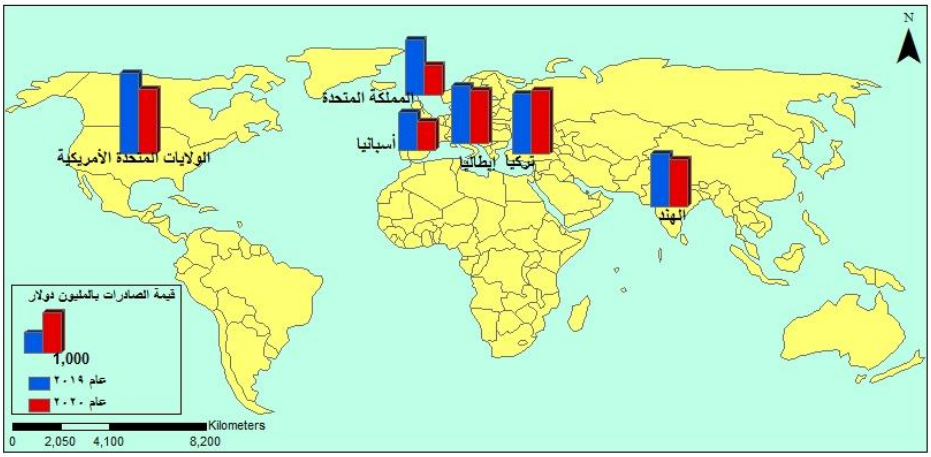

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (٥)

شكل (٦) اتجاهات الصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم الدول

من خلال بيانات الجدول (٥) والشكل (٦) يتضح أن الدول الست يمثلون ٢٩,١% و ٢٧,٤% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠م علي التوالي أي ما يفوق ربع قيمة الصادرات المصرية، كما يتضح عدم تأثير جائحة كورونا علي إحداث أي تغيير في اتجاهات الصادرات المصرية إلا في قيم الصادرات فقط؛ والتي تعرضت إلي الانخفاض، فما زالت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والهند وإسبانيا يحتلون المراكز الأولي من حيث قيم الصادرات المصرية إليها بعد ظهور الجائحة، ولكن التغير حدث في قيم الصادرات وفي ترتيب الدول فقط؛ حيث تراجعت بعض الدول في ترتيبها مثل الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت من المركز الأول إلي المركز الثاني، كما تراجعت المملكة المتحدة من المركز الرابع إلي المركز السادس.

٢- التوزيع الجغرافي للواردات المصرية (٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م)

يتضح من بيانات الجدول التالي اعتماد مصر علي واردات من كافة القارات وجاءت النسبة الأكبر لواردات مصر من كلٍّ من أسيا وأوربا فتمثل واردات مصر من القارتين ٧٧,٣% عام ٢٠١٩م و٧١,٢% من واردات مصر عام ٢٠٢٠ م.

جدول (٦) معدل التغير للواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

القيمة بالمليون دولار

القارة	الواردات المصرية عام ٢٠١٩م	الواردات المصرية عام ٢٠٢٠م	نسبة التغير
أفريقيا	١٠٥١٧	٨٥١٥	-١٩%
أوربا	٢٠٩٣٠	١٩٨٠٣	-٥,٣%
آسيا	٣٨١٠٧	٢٢٨٢٧	-٤٠%
أمريكا الشمالية	٦٠٨٦	٦٧٤١	١٠,٧%
أمريكا الجنوبية	٦٨١	١٠٧١	٥٧,٢%
أستراليا	٦٩	٨٩٧	١٢,٠%
الإجمالى	٧٦٣٩٠	٥٩٨٥٤	-٢١,٦%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

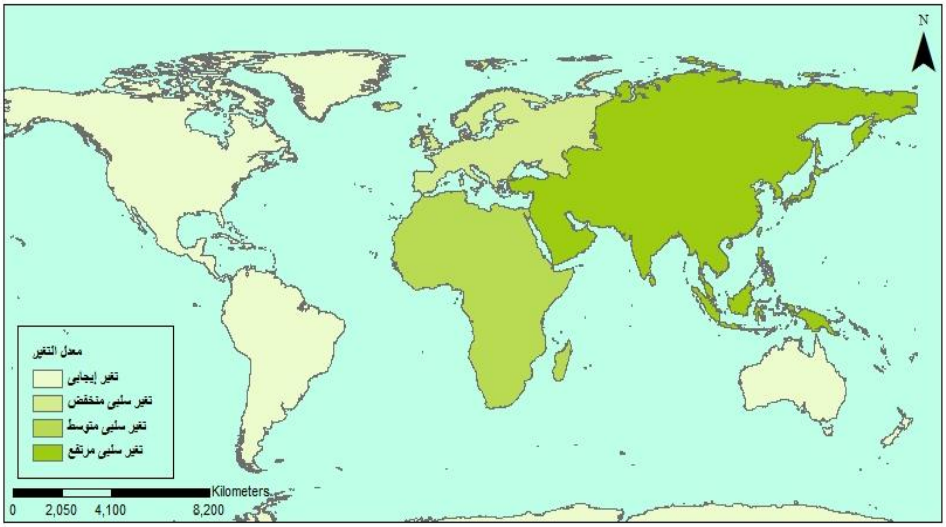

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (٦)

شكل (٧) معدل التغير في الواردات المصرية نتيجة جائحة كورونا

وبحساب معدل التغير في قيمة الواردات المصرية يلاحظ أن عام ٢٠٢٠م شهد تراجعًا ملحوظًا في قيمة الواردات المصرية بلغت نسبته – ٢١,٦%، وقد يتباين ذلك التراجع علي مستوي القارات إذ بلغت قيمته نحو – ٤٠% من آسيا تليها علي الترتيب أفريقيا وأوربا بمعدل تغير بلغ –١٩% و – ٥,٣%، وفي المقابل شهدت كل من أمريكا الجنوبية وأستراليا وأمريكا الشمالية ارتفاعًا في معدل الواردات المصرية، ورغم ذلك فمساهمتها تعد محدودة لانخفاض حصتها من جملة قيمة الواردات المصرية، والتي بلغت ٨,٩% و١٤,٥% لعامي ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م.

وفيما يلي عرض لاتجاهات الواردات المصرية من أهم الدول في عام ٢٠٢٠ ومقارنتها بالعام السابق له ٢٠١٩م، للتعرف على تأثير جائحة كورونا في تغير اتجاهات الواردات المصرية.

جدول (٧) اتجاهات الواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم الدول

أهم الدول عام ٢٠١٩م		أهم الدول عام ٢٠٢٠م	
الدولة	القيمة بالمليون دولار	الدولة	القيمة بالمليون دولار
الصين	١٢١٥١	الصين	٨٩٨٩,١
الولايات المتحدة الامريكية	٥٢٠١,٩	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٩٨٣,٤
ألمانيا	٤٣٥٣,٣	المانيا	٣٤٥٨,٥
روسيا الاتحادية	٣٦٧٨,٦	تركيا	٢٩٣٨,٤
تركيا	٣٦٦٣,٦	ايطاليا	٢٥٨٧,٦
إيطاليا	٣٣٠٤,١	روسيا الاتحادية	٢٥٠٦,٥
إجمالي	٣٢٣٥٢,٥	إجمالى	٢٤٤٦٠,٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

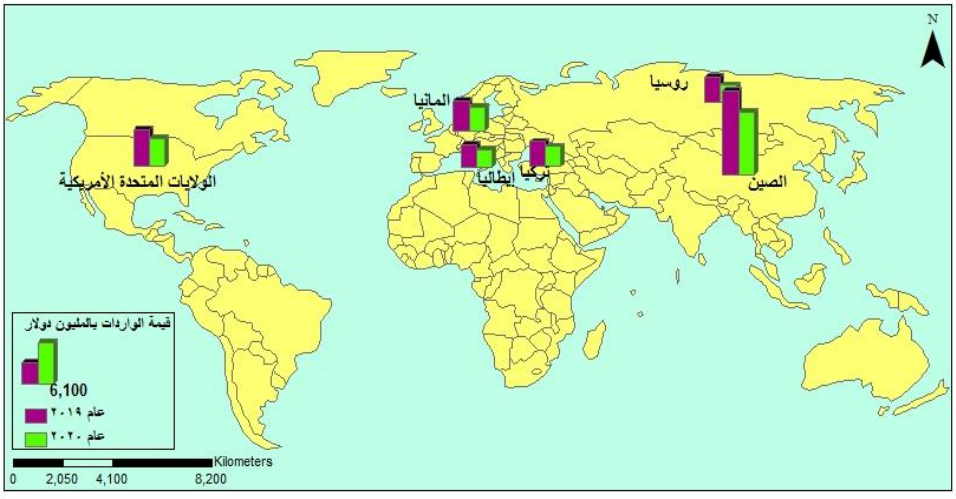

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (٨)

شكل (٨) اتجاهات الواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم الدول

من خلال بيانات الجدول (٧) والشكل (٨) يلاحظ أن الدول الست يمثلون ٤٢,٣% و ٤٠,٨% من إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ م علي الترتيب؛ أي ما يقرب من نصف الواردات المصرية، كما يتضح عدم تأثير جائحة كورونا علي إحداث أي تغيير في اتجاهات الواردات المصرية إلا في قيم الواردات فقط والتي تعرضت إلي الانخفاض، فما زالت كلٌّ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا الاتحادية وتركيا وإيطاليا يحتلون المراكز الأولي بعد ظهور الجائحة ولكن التغير حدث في ترتيب الدول فقط؛ حيث تراجعت بعض الدول في ترتيبها مثل روسيا الاتحادية التى تراجعت من المركز الرابع إلي المركز السادس.

وبعد عرض التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية، نجد أنه علي الرغم من أن الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وأكثر الاقتصادات تأثرًا بجائحة كورونا وهم الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي إلا أن التأثير السلبي علي تجارة مصر الخارجية أنحصر في انخفاض قيم التبادل التجاري وليس في تغير اتجاهات التجارة الخارجية.

ثالثًا: التركيب السلعي للصادرات والواردات المصرية في ظل انتشار جائحة كورونا

يهدف هذا الجزء إلي تحديد أهم التغيرات التي طرأت علي هيكل الصادرات والواردات المصرية خلال فترة انتشار جائحة كورونا وعرض الاختلافات في الأهمية النسبية للمجموعات السلعية.

١- التركيب السلعي للصادرات المصرية (٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م)

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن مستوي تطور الهيكل الاقتصادي متطورًا، فكلما كان الهيكل الإنتاجي متطور كلما تنوعت السلع المصدرة وبالتالي قلت المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ويتم تقسيم الصادرات السلعية المصرية إلي خمس مجموعات رئيسية

حسب درجة التصنيع وتشمل ٥٤ سلعة، وهي تمثل الحالة التي يكون عليها المنتج عند تصديره وتتمثل هذه المجموعات فيما يلي:

جدول (٨) التركيب السلعي للمجموعات السلعية للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

القيمة بالمليون دولار

السلعة	الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م	الصادرات المصرية عام ٢٠٢٠م	معدل التغير
الوقود	٦٥٠٦	٤١٣٦	-٣٦,٤
القطن الخام	١٦٤	١٦٠	-٢,٤
المواد الخام	٢٣٩٧	٢٣٤٤	-٢,٢
السلع نصف المصنعة	٧٤٦٢	٧٢١٢	-٣,٣
السلع تامة الصنع	١٣٩٧٦	١٢٧٩٤	-٨,٤
الإجمالى	٣٠٥٠٥	٢٦٦٤٦	-١٢,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

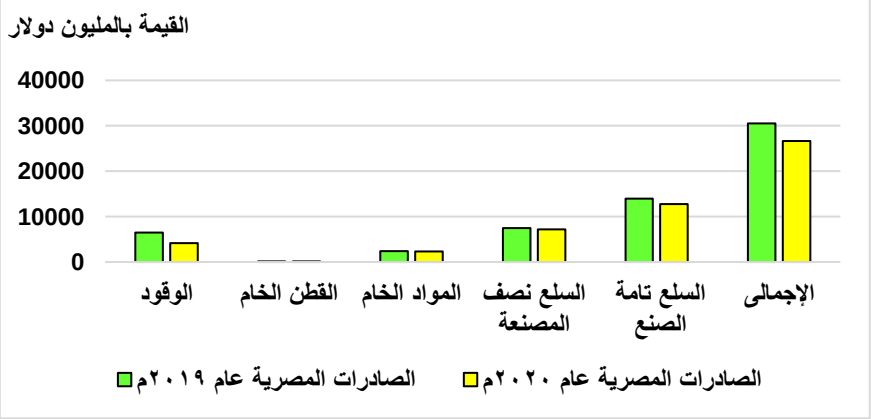

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (٩)

شكل (٩) التركيب السلعي للمجموعات السلعية للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

تعرضت مجموعة الوقود والتي تشمل المنتجات البترولية والبترول المكرر والبترول الخام إلي أكبر معدل تغير والذي وصل إلي -٣٦,٤ ، ويليها السلع تامة الصنع بمعدل تغير بلغ -٨,٤ والتي تحتل المركز الأول بين الصادرات المصرية حيث بلغت نسبتها ما يقرب من نصف الصادرات المصرية، وعلي الرغم من انخفاض نسبة السلع نصف المصنعة أيضًا، إلا أنها حافظت علي ترتيبها بين الصادرات السلعية المصرية، ثم يليها القطن الخام والمواد الخام بأقل معدل تغير.

جدول (٩) التركيب السلعي للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم السلع

القيمة بالمليون دولار

أهم السلع عام ٢٠١٩م		أهم السلع عام ٢٠٢٠م	
السلعة	القيمة	السلعة	القيمة
منتجات البترول	٢٩٩٦,٩	منتجات البترول	١٣١٥,٢
البترول الخام	١٩١٦,٥	ملابس جاهزة	١٣٧٢,٤
ملابس جاهزة	١٦٩٤,٦	البترول الخام	١١٩٢,١
أسمدة	١٣٥٩,٨	أسمدة	١١٥٥,٢
لدائن بأشكالها الاولية	١١٣٥,٩	لدائن بأشكالها الأولية	٩١٦,٧
عجائن ومحضرات غذائية متنوعة	٧٢٠,٣	عجائن ومحضرات غذائية متنوعة	٧٣٨
فواكه طازجة	٥٦١,٨	فواكه طازجة	٦١٨,٦
سجاد وكليم	٣٠٨,٨	سجاد وكليم	٣١٧,٤
منتجات البان	٣٠١,٥	أدوية ومحضرات صيدلة	٢٦٦,٤
صابون ومحضرات تنظيف	٢٧٠,٥	منتجات البان	٢٤٧
الإجمالى	١١٢٦,٦	الإجمالى	٨٣٣٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

تصدرت منتجات البترول قائمة أبرز الصادرات الوطنية حيث بلغ حجم صادراتها حوالي ٢,٩ مليار دولار و ١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ و

٢٠٢٠م علي التوالي، وتجدر الإشارة إلي تحقيق السلع العشرة الواردة بالجدول نسبة ٣٦,٧% من صادرات مصر السلعية خلال عام ٢٠١٩ م و ٣١,٢% من صادرات مصر السلعية عام ٢٠٢٠م ، كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن التركيب السلعي للصادرات المصرية لم يتغير من حيث التركيب سوي ظهور الأدوية ومستحضرات الصيدلة ضمن السلع العشر الأوائل عام ٢٠٢٠م حيث سجلت ١% من قيمة الصادرات المصرية بقيمة بلغت حوالي ٢٦٦,٤ مليون دولار علي الرغم من انخفاض حجم صادراتها والذي سجل ٠,٦ % من صادرات مصر السلعية عام ٢٠١٩م.

٢- التركيب السلعي للواردات المصرية (٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م)

الواردات هى عملية نقل المنتجات من مصدر خارجى إلى داخل الدولة وفى حال تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات فى الدولة، فذلك يعنى عجز الميزان التجاري، وبتحليل بيانات الجدول نجد أن واردات مصر تراجعت بكل مجموعاتها بسبب جائحة كورونا.

جدول (١٠) التركيب السلعي للمجموعات السلعية للواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

القيمة بالمليون دولار

السلعة	الواردات المصرية عام ٢٠١٩م	الواردات المصرية عام ٢٠٢٠م	معدل التغير
الوقود	٨٨١٩	٦٦٧٣	-٢٤,٣
المواد الخام	٨٩٩٦	٧٨١٩	-١٣
السلع الوسيطة	٢٧٤٠٧	٢٠٧٩٤	-٢٤,١
السلع الاستثمارية	١٠٣٤١	٧٩٧٥	-٢٢,٨
السلع الاستهلاكية المعمرة	٦٢٠٨	٤٩٨٩	-١٩,٦
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	١٤٦١٩	١١٦٠٤	-٢٠,٦
الإجمالى	٧٦٣٩٠	٥٩٨٥٤	-٢١,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

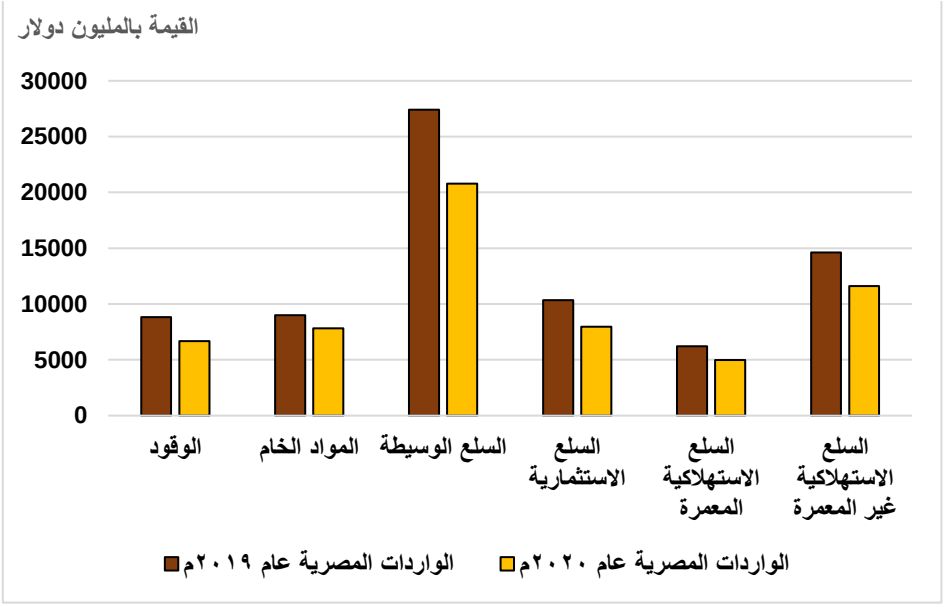

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (١٠)

شكل (١٠) التركيب السلعي للمجموعات السلعية للواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م)

ومن خلال الجدول (١٠) والشكل (١٠) نلاحظ أن واردات السلع المصرية تتفاوت في درجات التراجع وسجلت مجموعة الوقود والسلع الوسيطة أعلي نسبة تراجع والتي تقدر بـ –٢٤,٣ و – ٢٤,١، ويليها السلع الاستثمارية بمعدل تغير بلغ –٢٢,٨، كما نلاحظ أنه مع انخفاض قيم المجموعات السلعية خلال عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩م، إلا أن المجموعات الست حافظت علي ترتيبها كما هي بدون تغير.

جدول (١١) التركيب السلعي للواردات المصرية خلال عامي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠م) لأهم السلع

القيمة بالمليون دولار

أهم السلع عام ٢٠١٩م		أهم السلع عام ٢٠٢٠م	
السلعة	القيمة	السلعة	القيمة
منتجات البترول	٦٣٥٥,٥	البترول الخام	٣٧٨٨,٩
مواد أولية من حديد أو صلب	٣٦٢٤,٨	منتجات البترول	٢٦٩٠,٣
قمح	٣٠٦١,٤	قمح	٢٦٧٨,٤
البترول الخام	٢٨٧٧,٣	سيارات ركوب	٢٦٣٣,٣
لدائن بأشكالها الأولية	٢٧٨٨,٦	مواد أولية من حديد أو صلب	٢٦١٧
أدوية ومحضرات صيدلية	٢٦١١,٣	أدوية ومحضرات صيدلية	٢٢٣٩,٣
سيارات ركوب	٢٤٩٣,٤	لدائن بأشكالها الأولية	٢١٢٢,٤
مواد كيماوية عضوية وغير عضوية	٢٤٧٢,٥	مواد كيماوية عضوية وغير عضوية	٢٠١٠,٣
لحوم	٢١١٧,١	ذره	١٧٦١,٢
أجهزة محمول	١٧٣٨,٩	فول صويا	١٧١٤,٧
الإجمالى	٢٣٧٨٥,٣	الإجمالى	٢٠٤٦٦,٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م

يتضح من خلال بيانات الجدول (١١) أن السلع العشر الواردة بالجدول حققت نسبة ٣٩,٤% من واردات مصر السلعية خلال عام ٢٠١٩ م و٤٠,٥% من واردت مصر السلعية عام ٢٠٢٠م، كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن التركيب السلعي للواردات المصرية لم يتغير من حيث التركيب سوي تراجع واردات مصر من اللحوم ومن أجهزة المحمول وخروجهما عن العشرة واردات الرئيسية.

رابعًا: مؤشر قياس كفاءة تجارة مصر الخارجية في ظل انتشار جائحة كورونا

جائحة كورونا ظاهرة صحية زلزلت العالم اقتصاديًّا لتفردها الشديد كأزمة اقتصادية لم يشهدها العالم من قبل، فاختلاف الأزمة سواء فيما يتعلق بطرق تأثيرها أو عمقها أو امتدادها أو عدم اليقين المصاحب لها جعلها أزمة متفردة اقتصاديًّا علي جميع الأصعدة.

وفي حقيقة الأمر، فإن أزمة كورونا لها تأثير سلبي علي التجارة الخارجية المصرية وإن كانت البيانات الإحصائية منفردة لا تظهر هذا الأمر إلا بعد التمعن في تحليلها مجتمعة، وهذا يؤكد أهمية عدم الاكتفاء بمؤشر واحد فقط للاستدلال به علي الأثر الاقتصادي للجائحة، لذلك جاء الجزء التالي لقياس الأثر العام لجائحة كورونا علي التجارة الخارجية المصرية من خلال قياس أربعة مؤشرات فرعية ثم قياس المؤشر العام المركب من خلال حساب الأوضاع النسبية للمؤشرات الأربعة الرئيسية، وتتراوح قيمة الأوضاع النسبية للمؤشرات الفرعية بين صفر وواحد ويتم قراءتها كالتالي: (إذا كانت قيمة المؤشر صفرًا فهذا يعني أن القطاع قد تراجع أداؤه نتيجة الجائحة والعكس صحيح).

وتم تحديد المؤشرات الأربعة بعد الرجوع إلي الأدبيات الاقتصادية ووفقًا لما تشير إليه من معايير متعلقة بالتجارة الخارجية وكفاءتها وهي مؤشر أهمية التجارة الخارجية ومؤشر معدل التغطية ومؤشر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ومؤشر الميل المتوسط للصادرات (يونس، ٢٠١٦، ص٢٤).

١- مؤشر أهمية التجارة الخارجية

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا علي مدي مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدي اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة علي الظروف السائدة في أسواق الاستيراد والتصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعًا دل ذلك علي ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح.

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما بالعلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) * ١٠٠

جدول (١٢): مؤشر أهمية تجارة مصر الخارجية خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

القيمة بالمليون دولار

الفترة	السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالى	درجة الأهمية
قبل الجائحة	٢٠١٧	٢٦٢٧٨	٦٦٥٦٥	٢٣٥٧٠٠	٣٩,٣
	٢٠١٨	٢٩٣٠٤	٨١٩١٠	٢٤٩٧٠٠	٤٤,٥
	٢٠١٩	٣٠٥٠٥	٧٦٣٩٠	٣٠٣١٠٠	٣٥,٢
اثناء الجائحة	٢٠٢٠	٢٦٦٤٦	٥٩٨٥٤	٣٦٣١٠٠	٢٣,٨
	٢٠٢١	٣٤٤٦٢	٨٠١٨٥	٣٩٦٣٠٠	٢٨,٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

يتبين من الجدول انخفاض معدل أهمية تجارة مصر الخارجية خلال عام ٢٠٢٠م و٢٠٢١م في ظل انتشار جائحة كورونا عالميًا حيث وصل إلي أدني مستوياته بالمقارنة بالأعوام السابقة والتي بلغت ٢٣,٨% و٢٨,٩% للعامين علي الترتيب، مما يوضح انخفاض معدلات اعتماد الدولة علي التبادل التجاري خلال فترة انتشار الجائحة.

٢- مؤشر معدل التغطية

يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية للدولة وهو يوضح نسبة تغطية إجمالي قيمة الصادرات إلي إجمالي قيمة الواردات ومدي تحكم الدولة في وارداتها ومدي تمتعها بقوة شرائية، وتشير زيادة هذه النسبة عن ١٠٠% إلي أن هناك فائضًا في الميزان التجاري للدولة نظرًا

لأن قيمة الصادرات تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي، وتأخذ هذه النسبة اتجاهًا مشابها للميزان التجارى.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما بالعلاقة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) * ١٠٠.

جدول (١٣): مؤشر معدل التغطية لتجارة مصر الخارجية خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	معدل التغطية
٢٠١٧	٢٦٢٧٨	٦٦٥٦٥	٣٩,٤
٢٠١٨	٢٩٣٠٤	٨١٩١٠	٣٥,٧
٢٠١٩	٣٠٥٠٥	٧٦٣٩٠	٣٩,٩
٢٠٢٠	٢٦٦٤٦	٥٩٨٥٤	٤٤,٥
٢٠٢١	٣٤٤٦٢	٨٠١٨٥	٤٢,٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

يتبين من الجدول أن نسبة تغطية قيمة الصادرات السلعية لقيمة الواردات السلعية قد أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا خلال السنوات الخمس من ٢٠١٧ حتي ٢٠٢١م حيث تراجعت من حوالي ٣٩,٤% عام ٢٠١٧م إلي نحو ٣٥,٧% عام ٢٠١٨م ثم عاودت الارتفاع تدريجيًّا حيث بلغت ٤٤,٥% عام ٢٠٢٠م، ويرجع ارتفاع المعدل هذا العام لانخفاض واردات مصر السلعية بشكل ملحوظ ثم تراجع إلي ٤٢,٩% عام ٢٠٢١م بمتوسط قدر بنحو ٤٣,٧% خلال فترة انتشار جائحة كورونا، مما يعني أن قيمة الصادرات السلعية المصرية لا يكاد يغطي نحو خمسي، وهو ما يترتب عليه استمرار العجز في الميزان التجارى.

٣- مؤشر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية

يوضح هذا المؤشر مدي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي؛ أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة التجارة الخارجية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة إجمالي قيمة الصادرات والواردات علي عدد السكان.

وذلك كما بالعلاقة التالية:

نصيب الفرد من التجارة = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / عدد السكان.

جدول (١٤): مؤشر متوسط نصيب الفرد من تجارة مصر الخارجية خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

السنوات	الصادرات بالمليون دولار	الواردات بالمليون دولار	المجموع	عدد السكان	مؤشر نصيب الفرد بالدولار
٢٠١٧	٢٦٢٧٨	٦٦٥٦٥	٩٢٨٤٣	٩٦٤٤١٣٤٥	٩٦٣
٢٠١٨	٢٩٣٠٤	٨١٩١٠	١١١٢١٤	٩٨٤٢٧٤٥٣	١١٣٠
٢٠١٩	٣٠٥٠٥	٧٦٣٩٠	١٠٦٨٩٥	١٠٠٤٢٤١٤٠	١٠٦٤
٢٠٢٠	٢٦٦٤٦	٥٩٨٥٤	٨٦٥٠٠	١٠٢٣٨٧٤٢٠	٨٤٥
٢٠٢١	٣٤٤٦٢	٨٠١٨٥	١١٤٦٤٧	١٠٢٦٦٢٥٤٠	١١١٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

ومن بيانات الجدول (١٤) يتبين أن متوسط نصيب الفرد من تجارة مصر الخارجية أخذ في الارتفاع خلال الأعوام الثلاثة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩، بينما انخفض خلال عام ٢٠٢٠م في ظل انتشار جائحة كورونا وبلغ ٨٤٥ دولارًا للفرد، وإن كان قد اتجه نحو الزيادة مرة أخري خلال عام ٢٠١١م وبلغ ١١١٧ دولارًا للفرد.

٤- مؤشر الميل المتوسط للصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين قيمة كل من الصادرات الكلية إلي الناتج المحلي الإجمالي، وإذا كان الميل المتوسط للصادرات يتزايد دل ذلك علي زيادة كفاءة التجارة الخارجية، وهي تأخذ الشكل التالي:

الميل المتوسط للصادرات = قيمة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي * ١٠٠

جدول (١٥): مؤشر الميل للصادرات خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرات	الناتج المحلي الاجمالى	مؤشر الميل للصادرات
٢٠١٧	٢٦٢٧٨	٢٣٥٧٠٠	١١,١٤
٢٠١٨	٢٩٣٠٤	٢٤٩٧٠٠	١١,٧
٢٠١٩	٣٠٥٠٥	٣٠٣١٠٠	١٠,٠٦
٢٠٢٠	٢٦٦٤٦	٣٦٣١٠٠	٧,٣٣
٢٠٢١	٣٤٤٦٢	٣٩٦٣٠٠	٨,٦٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

ويتبين من خلال بيانات الجدول (١٥) تراجع كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال فترة انتشار جائحة كورونا حيث بلغ مؤشر الميل للصادرات ٧,٣ و ٨,٦ خلال الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م مقارنة بنظيره في الأعوام السابقة لجائحة كورونا.

- **المؤشر المركب لقياس كفاءة تجارة مصر الخارجية**

يعتبر مؤشر الكفاءة الاقتصادية هو مقياس ملخص لتحديد تأثير جائحة كورونا علي تجارة مصر الخارجية، ويمكن حسابه عن طريق تحديد الوضع النسبي للمؤشرات الأربعة كالتالي:

- تحديد قيمتين قصوي ودنيا لكل من المؤشرات (٤ مؤشرات) ويتم التعبير

عن أداء كل بعد بقيمة من صفر إلي واحد صحيح بتطبيق المعادلة التالية:

الوضع النسبي = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا / القيمة القصوي – القيمة الدنيا.

جدول (١٦): المؤشر المركب لقياس كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الوضع النسبي للمؤشر الأول	الوضع النسبي للمؤشر الثاني	الوضع النسبي للمؤشر الثالث	الوضع النسبي للمؤشر الرابع	مجموع الأوضاع النسبية
٢٠١٧	٠,٧٤	٠,٤٢	٠,٤	٠,٨٧	٢,٤٣
٢٠١٨	١	٠	١	١	٣
٢٠١٩	٠,٥٥	٠,٤٧	٠,٧	٠,٦٢	٢,٣٤
٢٠٢٠	٠	١	٠	٠	١
٢٠٢١	٠,٢٤	٠,٨١	٠,٩	٠,٣١	٢,٢٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

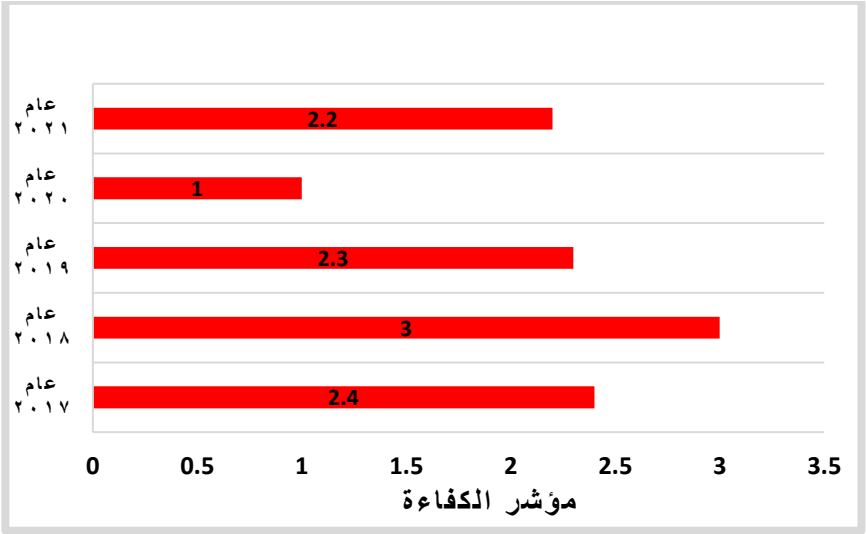

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (١٦)

شكل (١١): المؤشر المركب لقياس كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال السنوات (٢٠١٧: ٢٠٢١م)

تختلف كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال السنوات الخمس عن بعضها في المؤشرات السابقة، وبعد ترتيب هذه السنوات حسب كفاءة تجارة مصر الخارجية وفقًا لمجموعة المتغيرات المذكورة مجتمعة نلاحظ أن أقل قيمة لمؤشر كفاءة تجارة مصر خلال السنوات الخمس كانت عام ٢٠٢٠ عام جائحة كورونا وعام ٢٠١٨ هو العام الأفضل، إذن يمكننا القول: إن بعد تحسن كفاءة تجارة مصر الخارجية خلال عام ٢٠١٨ انتقلت إلي الوضع الأسوأ خلال السنوات الخمس الماضية خلال عام ٢٠٢٠، كما يلاحظ أيضا معاودة ارتفاع كفاءتها خلال عام ٢٠٢١م نظرًا للإجراءات المتبعة من مصر ودول العالم لإعادة الأنشطة الاقتصادية للعمل مرة أخرى.

خامسًا: مستقبل صادرات مصر السلعية وارداتها في مرحلة ما بعد كورونا

جائحة كورونا ظاهرة عالمية غيرت المجتمعات وأثرت علي اقتصاداتها

وتعد جائحة استثنائية خاصة في سهولة وسرعة انتشارها فقد اتخذت نطاقًا جغرافيًّا لا يستثني أيًا من البلدان، وفيما يلي محاولة للتنبؤ بما سيكون عليه مستقبل صادرات مصر السلعية ووارداتها ما بعد جائحة كورونا كمحاولة للاستعداد له من خلال تقديم سيناريوهات مستقبلية تساهم في إعادة التفكير في الإجراءات المتبعة إزاء هذا النوع من الأحداث، وجاء هذا الجزء من البحث لعرض السيناريوهات المحتملة لما بعد جائحة كورونا خاصة في ظل صعوبة التكهن بتطورات الجائحة، حيث يعد السيناريو وصفًا لوضع مستقبلي ممكن حدوثه، وبشكل عام يمكن أن يتضمن الوضع المستقبلي اثنين من السيناريوهات المحتملة، وهي:

١- سيناريو إستمرار الوضع الحالي (السيناريو الامتدادي):

المقصود بهذا السيناريو استمرار الوضع الحالي من الاعتياد علي إجراءات التباعد الاجتماعي بالشكل الذي يؤدي إلي انخفاض أعداد الإصابات واستمرار التجارة الخارجية مع مراعاة الإجراءات الاحترازية أو وجود زيادة ولو طفيفة في أعداد المصابين بسبب استمرار وجود الفيروس وعدم التزام الكثيرين بالإجراءات الاحترازية.

ولقد شهدت فترة انتشار جائحة كورونا الكثير من صور التغير في خريطة الاقتصاد العالمي، بلغت ذروتها في أنشطة السياحة والنقل والصناعة والتجارة الخارجية، وكما هو موضح بالجدول (١٧) تراجعت قيمة صادرات مصر ووارداتها خلال فترة انتشار الجائحة عام ٢٠٢٠م، وعاودت إلي الارتفاع مرة أخري عام ٢٠٢١م بمعدل تغير بلغ ٠,١٦ للصادرات و-٨,٣٤ للواردات.

جدول (١٧): صادرات مصر وواردتها في حالة استمرار جائحة كورونا

القيمة بالمليون دولار

التجارة الخارجية	القيمة عام ٢٠١٩	القيمة عام ٢٠٢٠	القيمة عام ٢٠٢١	متوسط عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١	معدل التغير بين عام ٢٠١٩ م ومتوسط عامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م	المتوقع عام ٢٠٢٣	المتوقع عام ٢٠٢٥
الصادرات	٣٠٥٠٥	٢٦٦٤٦	٣٤٤٦٢	٣٠٥٥٤	٠,١٦	٣٠٦٠٢	٣٠٧٩٨
الواردات	٧٦٣٩٠	٥٩٨٥٤	٨٠١٨٥	٧٠٠١٩	٨,٣٤-	٦٤١٧٩	٤٠٨٢١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

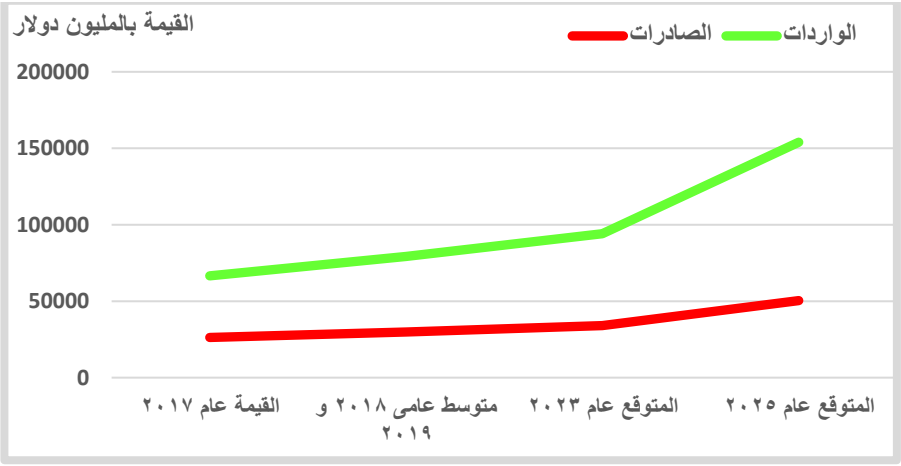

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (١٧)

شكل (١٢): صادرات مصر وواردتها في حالة استمرار جائحة كورونا

والملاحظ من خلال الجدول (١٧) والشكل (١٢) ومع استمرار فرضيات هذا السيناريو وهي توقف حركة النقل الدولي والإغلاق الجزئي للمصانع، ستصل قيمة الصادرات المصرية إلى ٣٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل زيادة يعادل ٠,١٦ % و ٣٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل

٠,٨% وستصل قيمة الواردات إلى ٦٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل انخفاض يعادل -٨,٣٤% و ٤٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل انخفاض يعادل -٤١,٧ %.

٢- سيناريو التحسن وفقًا لخطط التنمية الاقتصادية (السيناريو المتفائل)

يتمثل هذا السيناريو في احتمال انحسار الفيروس تمامًا بسبب نجاح جهود العلماء والباحثين في التوصل إلي علاج ناجح في علاج المصابين أو التوصل إلي مصل للوقاية وتقليل فرص العدوي والإصابة والتعافي منه بشكل كامل، ونتيجة لذلك يتم إلغاء كافة الإجراءات الاحترازية وتعود الدول إلي ممارسة نشاط التجارة الخارجية كما كانت من قبل الجائحة، وذلك بإعادة حركة الإنتاج والنقل والتوزيع.

ولا شك أن عودة اتباع إجراءات التنمية الاقتصادية المتبعة منذ عام ٢٠١٦م كانت وستظل لها دورٌ إيجابيٌّ في تحسن مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية، وعليه فيمكن التنبؤ بالوضع المستقبلي في ظل انحسار الفيروس وعودة إجراءات التنمية الاقتصادية.

فنلاحظ من خلال بيانات الجدول (١٨) أن تجارة مصر الخارجية شهدت تحسنًا ملحوظًا قبل فترة انتشار جائحة كورونا ولولا ذلك لاستمرت المعدلات في التحسن، وبالعودة إلي ما قبل جائحة كورونا نلاحظ ارتفاع قيمة صادرات مصر وارداتها بمعدل تغير بلغ ١٣,٧% للصادرات و ١٨,٩% للواردات.

جدول (١٨): صادرات مصر وواردتها في حالة عودة إجراءات التنمية الاقتصادية في ظل انحسار كورونا

القيمة بالمليون دولار

التجارة الخارجية	القيمة عام ٢٠١٧	القيمة عام ٢٠١٨	القيمة عام ٢٠١٩	متوسط عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩	معدل التغير بين عام ٢٠١٧ ومتوسط عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م	المتوقع عام ٢٠٢٣	المتوقع عام ٢٠٢٥
الصادرات	٢٦٢٧٨	٢٩٣٠٤	٣٠٥٠٥	٢٩٩٠٤	١٣,٧٩	٣٤٠٠٠	٥٠٣٨٨
الواردات	٦٦٥٦٥	٨١٩١٠	٧٦٣٩٠	٧٩١٥٠	١٨,٩	٩٤١٠٩	١٥٣٩٤٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة

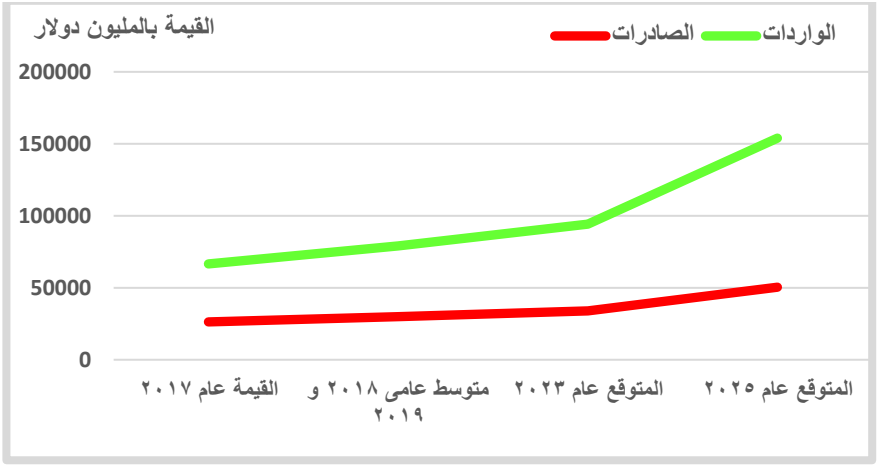

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة اعتمادًا علي بيانات الجدول (١٨)

شكل (١٣): صادرات مصر وواردتها في حالة عودة إجراءات التنمية الاقتصادية في ظل انحسار كورونا

والملاحظ من خلال الجدول (١٨) والشكل (١٣) ومع عودة الحياة لما قبل كورونا وعودة نشاط التصدير والاستيراد واستكمال خطط التنمية

الاقتصادية المتبعة منذ عام ٢٠١٦م، ستصل قيمة الصادرات المصرية إلى ٣٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل زيادة يعادل ١٣,٧% و ٥٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل ٦٨,٥% وستصل قيمة الواردات إلى ٩٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل انخفاض زيادة يعادل ١٨,٩% و ١٥٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل ٩٤,٥ %.

الخاتمة

تناول البحث دراسة تداعيات جائحة كورونا علي قطاع التجارة الخارجية المصرية، وقد خلصت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات.

النتائج

بالرجوع لما ورد من بيانات من جهات رسمية وإخضاعها للقياس فإنها تشير إلي أن أهم الأثار لهذه الجائحة علي قطاع التجارة الخارجية تتمثل في الآتي:

- حدوث تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات والواردات السلعية المصرية، حيث تراجعت قيمة الصادرات من ٣٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٢٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، كما تراجعت قيمة الواردات من ٧٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٥٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠م.
- الصادرات والواردات المصرية تتخذ قيمًا متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال شهور انتشار الجائحة وتراوحت قيم الصادرات ما بين أدني قيمة في مايو ٢٠٢٠م والتي تقدر بـ ١,٥ مليار دولار إلي أكبر قيمة في يونيو ٢٠٢١م والتي تقدر بـ ٣,٦ مليار دولار، وتراوحت قيمة الواردات ما بين ٤,١ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠م و٦,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٢١م.
- بحساب معامل الارتباط بين التجارة الخارجية المصرية ومعدلات الإصابة العالمية بفيروس كورونا وجد أنه ارتباط عكسي متوسط بين عدد الإصابات العالمية وقيمة الصادرات المصرية وكانت نتيجته (- ٠,٥٠)

وارتباط عكسي ضعيف بين عدد الإصابات العالمية وقيمة الواردات المصرية وكانت نتيجته (-٠,٢٣)، مما يثبت الفرضية الأولي والثانية من فرضيات الدراسة.

- وجاء الارتباط عكسي ما بين ضعيف إلي متوسط نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ عام ٢٠١٦م والذي ساعد علي استقرار الاقتصاد في السنوات الأخيرة، مما سمح للبلاد بدخول أزمة جائحة كورونا بمرونة علي الرغم من التأثير السلبي للجائحة.
- استغرق الانتعاش في تجارة مصر الخارجية فترة قصيرة نسبيًا؛ وذلك لأن أزمة جائحة كورونا جاءت نتيجة عن مجموعة الإجراءات الاحترازية المفروضة علي الدول وليست نتيجة انهيار طويل الأجل في الطلب مما يعني أن الصادرات والواردات المصرية ستتعافي بسرعة خاصة بعد ما قامت الحكومات بإعادة فتح الحدود وتخفيف القيود المفروضة علي التبادل التجاري، وقد مكنت الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها الدولة المصرية خاصة مع تداعيات أزمة كورونا من تعويض التراجع في مؤشرات التجارة الخارجية، لتشهد الصادرات والواردات علي حد سواء ارتفاعًا ملموسًا خلال عام ٢٠٢١م بالرغم من استمرار تداعيات الأزمة وعدم الاستقرار في ظل تحورات فيروس كورونا التي يتم الإعلان عنها من وقت لآخر.
- عدم تأثير جائحة كورونا علي إحداث أي تغيير في اتجاهات الصادرات أو الواردات المصرية، إلا أن التأثير السلبي علي تجارة مصر الخارجية أنحصر في انخفاض قيم التبادل التجاري وليس في تغير اتجاهاتها بسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر علي المستهلكين والمستثمرين.
- عدم تأثير جائحة كورونا علي إحداث أي تغيير في التركيب السلعي للصادرات أو الواردات المصرية سوي ظهور الأدوية ومستحضرات الصيدلة ضمن السلع العشر الأوائل عام ٢٠٢٠م حيث سجلت ١% من

قيمة الصادرات المصرية بقيمة بلغت حوالي ٢٦٦,٤ مليون دولار علي الرغم من انخفاض حجم صادراتها والذي سجل ٠,٦ % من صادرات مصر السلعية عام ٢٠١٩م.

- توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار فيروس كورونا وانخفاض حجم التجارة الخارجية، حيث انخفضت قيمة مؤشر كفاءة تجارة مصر الخارجية عام ٢٠٢٠ م أي خلال ذروة انتشار كورونا إلي ١ وهي القيمة الأدني خلال السنوات الخمس الماضية، ثم عاودت ارتفاع كفاءتها خلال عام ٢٠٢١م نظرًا للإجراءات المتبعة من مصر ودول العالم لإعادة الأنشطة الاقتصادية للعمل مرة أخري مما ساهم في ارتفاع معدلات الأداء التجاري عام ٢٠٢١م.
- كشفت جائحة كورونا عن ضعف سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات المصرية بالعالم وإن الإبقاء علي النمط الحالي يحمل في طياته العديد من المخاطر المرتبطة بانقطاع حصول الصناعات المصرية علي مستلزمات الإنتاج من الخارج بسبب تعرض السلاسل لصدمات خارجية.
- معاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة الواردة من الصين وارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات خاصة الصناعات الطبية والصيدلانية، مما أدي إلي تعطيل عمليات التصنيع وإغلاق بعض المصانع وتعطل عمليات الإنتاج.
- ساهمت الجائحة في تسريع الابتكارات في مجال الإنتاج الصناعي مثل إنتاج بوابات وأدوات مبتكرة للتعقيم ومستلزمات الوقاية ومستلزمات طبية والمواد الغذائية بسبب زيادة الطلب عليها محليًا ودوليًا، مما خلق فرصة كبيرة أمام الصناعات المصرية لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة في ظل تأخر وصول بعضها من الخارج.
- أدت حالة العزلة التي اضطرت العديد من الحكومات إلي فرضها علي

سكانها إلي تقييد حركة العمالة ومنع العمل والإنتاج بالأساليب التقليدية وتقييد حركة المستهلكين والحد من قدرتهم علي الوصول إلي الأسواق ومن ثم ظهرت الحاجه إلي تغير طرق العمل وكذلك طرق توصيل المنتج إلي المستهلك ويقضي ذلك باختفاء أنشطة اقتصادية وظهور أنشطة أخري بديلة لها وسيكون الاعتماد في الأساس علي الأنشطة التي تعتمد علي التواصل عن بعد عبر الإنترنت، مما أدي تنامي حركة التجارة الالكترونية.

- مع استمرار فرضيات سيناريو امتداد تبعات جائحة كورونا وهي توقف حركة النقل الدولي والإغلاق الجزئي للمصانع ستصل قيمة الصادرات المصرية إلى ٣٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل زيادة يعادل ٠,١٦% و ٣٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل ٠,٨% وستصل قيمة الواردات إلى ٦٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل انخفاض يعادل – ٨,٣٤% و ٤٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل انخفاض يعادل – ٤١,٧ %.
- مع عودة الحياة لما قبل كورونا وعودة نشاط التصدير والاستيراد واستكمال خطط التنمية الاقتصادية المتبعة منذ عام ٢٠١٦م ستصل قيمة الصادرات المصرية إلى ٣٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل زيادة يعادل ١٣,٧% و ٥٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل ٦٨,٥% وستصل قيمة الواردات ل ٩٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣م بمعدل انخفاض زيادة يعادل ١٨,٩% و ١٥٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٥م بمعدل زيادة يعادل ٩٤,٥ %.

التوصيات

من خلال العرض السابق لانعاكسات جائحة كورونا علي قطاع التجارة الخارجية المصرية وفي ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن اقتراح عدة توصيات تساعد في تمكين الدولة من مواجهة الأزمات والصدمات المفاجئة للتجارة الخارجية بشكل أكثر كفاءة وتتمثل فيما يلي:

- الاستمرار في المساهمة في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة من قبل الدولة بجعل منحني الإصابة بجائحة كورونا يتوقف عن الارتفاع، واستمرار التوجه نحو إعادة فتح الأنشطة التجارية تدريجيًا وفقًا للقواعد بدلاً من الغلق التام.
- ضرورة التوسع في التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية علي أكبر عدد ممكن من الدول وبشكل متناسب فالاعتماد علي دولة بعينها يؤثر سلبًا علي تحسن مؤشر الكفاءة الاقتصادية.
- تكثيف دور السفارات ومكاتب التمثيل التجاري لترويج المنتجات المصرية خاصة في الأسواق الناشئة وتكثيف البرامج التنموية التي تهدف إلي النفاذ للأسواق مثل المشاركة في المعارض الدولية والمحلية والافتراضية وتنظيم معارض دائمة في بعض الأسواق الواعدة مثل أفريقيا ودول شرق أوربا لتفادي انخفاض الطلب الذي قد يحدث للصادرات في الأسواق الحالية سريعة التأثر بالأزمات.
- تعزيز الصناعة الوطنية وتطوير سلاسل الإنتاج المحلية لعدد من الصناعات بدلاً من الاستيراد وتبني استراتيجية إحلال الصناعات الوطنية محل الواردات، وتنويع مصادر حصول الصناعة المصرية علي مستلزمات الإنتاج وتقليل اعتمادها علي السوق الصيني بقدر الإمكان، وذلك للحد من تأثر الصناعة المصرية بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الصينى.
- توجيه جهود أجهزة الدولة المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وأجنبية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية.
- ضرورة قيام الدولة باحتواء الأزمة عند حدوثها مباشرة وتوفير دراسات وتقارير دورية عن حالة الأسواق الخارجية بعد الأزمات.

المراجع والمصادر العربية

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، سنوات متفرقة (٢٠٠٢- ٢٠٢١).

٢- سامي حاتم عفيفي: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣- عمر مصطفي محمد: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

٤- فؤاد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

٥- كاظم عبادي حمادي: جغرافية التجارة الدولية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥

٦- محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٧٥م

٧- محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا: الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦م

٨- مها عز الدين سيد، وندي محمد حافظ: دليل تكوين المؤشرات المركبة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، ٢٠٠٦م.

٩- وزارة التجارة والصناعة، قطاع البحوث الاقتصادية والمعلومات، التجارة الخارجية المصرية والعالمية، سنوات متفرقة.

١٠- وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، تقرير التجارة الخارجية، سنوات متفرقة.

المراجع والمصادر الأجنبية

1- Banu Demir, Beata Javorcik: "Trade finance matters: evidence from the COVID 19 crisis Oxford Review of Economic Policy, Volume 36, Issue Supplement_1, 2020

2- David S Levine: "Trade secrets and the battle against Covid" Journal of Intellectual Property Law & Practice, Volume 15, Issue 11, November 2020

3- Igor Francetic, Luke Munford: "A spatial analysis of COVID-19 mortality and commuting flows in England in 2020" European Journal of Public Health, Volume 31, Issue 4, August 2021

4- https://www.who.int/ar